جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة			
المحور رقم - 3 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		
عنوان المداخلة	تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر		
الإسم واللقب	أبو بكر بوسالم	فطيمة الزهرة عيسات	طه ياسين مرباح
المؤهل العلمي	دكتوراه	-	-
الوظيفة	أستاذ محاضر -أ-	أستاذة مؤقتة	أستاذ مؤقت
التخصص	تنمية مستدامة	إدارة أعمال إستراتيجية	تسويق دولي وتجارة دولية
المؤسسة	المركز الجامعي ميلة	جامعة البويرة	جامعة الجزائر3
ملاحظات	-	-	-

عنوان المداخلة	تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملخص: تسعى هذه الدراسة إلى معرفة تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحيث يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وقد توصلت الدراسة أن الاستفادة من هذا القطاع لا يزال محدود للغاية نظرا لما يعانيه من مشاكل وعراقيل إدارية،تسويقية،تمويلية، وتوصي الدراسة بضرورة مواجهة مختلف المشاكل والتحديات التي تواجهه من خلال زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض وترقية هذا القطاع، مع ضرورة الاشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وجميع الأطراف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية و تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،العراقيل، الجزائر.

Abstract: This study aims at identifying the obstacles and challenges faced by SMEs in Algeria, emphasizing the role of small and medium industries as the most effective model in moving the semi-skilled and unskilled labor force toward the industrialization process. Usually to the issue of: providing jobs for relatively skilled individuals and expanding industrial development in the economy to all areas. The study found that the benefit of this sector is still very limited due to the problems and administrative obstacles The study recommends tackling the various problems and challenges facing it by increasing the interest in the SME sector by laying down a clear strategy for the promotion and promotion of this sector, with the need to participate with universities, scientific research centers and all parties related to small and medium enterprises in preparing this strategy. And their application.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Obstacles, Algeria.

مقدمة:

عرفت العقود الثلاثة المنقضية اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية في العديد من دول العالم لما لها من دور فعال في بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص وبسهولة تكيفها مع متغيرات المحيط الخارجي التي يشهدها النشاط الاقتصادي، غير أن الكثير من الدراسات والتجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشير الى وجود العديد من المشاكل والمخاطر كضعف التمويل والخدمات الاستشارية، وعمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل، الأمر الذي يحول دون إحراز تلك المشروعات الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة، لذلك فإن التقارب والتعاون بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي لنجاحها و تحسين قدرتها على المنافسة،

إذاً لم يعد الحديث عن أهمية الصناعات الصغيرة ينبثق فقط من استجابتها للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، التي تعاني منها البيئة القائمة والتي تتمثل في نقص رأس المال والخبرات المطلوبة قياسا بحاجة الصناعات الكبيرة، بل وتبدو أيضا من انسجامها مع التغيرات الجديدة في الواقع الاقتصادي العالمي الذي رجح كفة النشاطات ذات الطبيعة الديناميكية والتي تتسم بقابليتها السريعة على الاستجابة وفق ما يقتضيه السوق، وحركة الإبداع التكنولوجي السريع، فتقليديا ارتبطت هذه الصناعات بالبلدان الفقيرة لأنها تلبي احتياجاتها الاقتصادية بحكم علاقاتها مع الطبقات الفقيرة ودورها في معالجة البطالة واعتمادها على المواد الخام المحلية فضلا عن مساهمتها في إشباع السوق المحلية إضافة إلى حاجتها القليلة إلى رأس المال لاسيما من العملات الأجنبية.

مشكلة الدراسة: على الرغم مما تواجهه المشروعات الصغيرة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، وما زالت احد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل الرئيس التالي:

ماهي المعوقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري؟
- فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمية اقتصاديات دول العالم؟
- كيف يتم معالجة مختلف المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللاجابة على الاشكالية والأسئلة المنبثقة عنها، يمكن تجزئة الدراسة إلى المحاور التالية:

- **أولا:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **ثانيا:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات دول العالم؛
- **ثالثا:** واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- **رابعا:** التحديات التي تواجه تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع التي تعالجه حيث أن مواضيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد موضعا بالغ الأهمية في العقود الثلاث المنقضية من قبل الدارسين والباحثين نظرا لدورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء النسيج الصناعي المتكامل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها:

- بيان الأطر النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع توضيح أبرز أهمية على مستوى اقتصاديات دول العالم؛
- معرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛
- تقديم توصيات تخدم القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يتعلق بضرورة زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وطرق معالجة المعوقات التي تجابهها.

منهج الدراسة: من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، لتحليل وتفسير مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أولا: الاطار النظري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تبدي معظم دول العالم اهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لانتشارها في مختلف المجالات الاقتصادية ومساهمتها الكبيرة في خلق فرص العمل، إلى جانب تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات البيئية، وبهذا فهي تشكل مجالا حيويا لروح المبادرة واستغلال الموارد.

1-1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:على الرغم من انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم، إلا أن هناك جدل كبير في أوساط المهتمين بشؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق الأمر في تعريف هذا النوع من المؤسسات، بحيث تتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم، فما يعتبر مؤسسة صغيرة في قطاع الصناعة قد يصنف متوسطة أو كبيرة في قطاع الخدمات، وما يعتبر مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة يعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية.

1-1-1المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توجد مجموعة من المعايير الّتي قد تساعد في الوصول إلى مفهوم مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من هذه المعايير ما هو كّمي ومنها ما هو نوعي، ويمكن توضيح هذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير الكمية	مؤشرات تقنية واقتصادية	حجم العمال	يعد أبسط المعايير المتبعة للتعريف والأكثر شيوعا نظرا للسهولة التي تكتنف عملية قياس حجم المؤسسات بواسطة عدد العاملين خاصة عند المقارنة على المستوى الدّولي.
		حجم الانتاج	وفقا لهذا المعيار، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بصغر إنتاجها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة
		القيمة المضافة	يقصد بها الفارق مابين قيمة السلعة المنتجة وتكلفة المواد والإمدادات المستخدمة في إنتاجها.
		الطاقة اللازمة للتشغيل	يقصد بها المقدرة و القابلية على القيام بتشغيل وسائل المؤسسة المختلفة، بحيث كلما زاد حجم المؤسسة استهلكت قدر أكبر من الطاقة المستعملة للتشغيل.
	مؤشرات نقدية	معامل رأس المال	يدعى بالمعيار الثنائي أو المزدوج،إذ يجمع بين معيارين العمالة ورأس المال المستثمر.
		رأس المال المستثمر	تعرف المؤسسات وفق هذا المعيار على أنها المؤسسات الّتي لا تتجاوز فيها رأس المال المستثمر جدا أقصى معين، بحيث يختلف باختلاف الدولة ودرجة النمو الاقتصادي.
		رقم الأعمال	يسمى بقيمة المبيعات السنوية، يتعلق هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، هناك بعض الدول تستخدم هذا المعيار لتحديد حجم المؤسسة، حيث كلما كبرت نسبة مبيعات المؤسسة كبر حجمها.
المعايير النوعية		الملكية	فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأنها في معظمها مملوكة من طرف أفراد وخواص،كما أنها قد تكون وخواص وقد تكون ملكيتها تابعة لمؤسسات أو هيئات عمومية مختلطة.
		الاستقلالية	نقصد بها استقلالية التكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى،وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة،
		الحصة السوقية	كلما كانت حصة المؤسسة كبيرة، اعتبرت مؤسسة كبيرة، وتعد مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على خالد ادريس، مايو عبد الله، **قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-2013/05/06،ص ص 3-4.

يبين الجدول رقم (01) المعايير التي يتم اعتمادها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتباين تعاريف هذا النوع من المؤسسات من دولة لأخرى راجع للمعايير التي تستند عليها كل دولة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يكون التعريف أكثر دقة كلما اشتمل على عدد كبير من المعايير كمية ونوعية.

1-1-2 تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مصطلح "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي ظهر في مختلف دول العالم جاء ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها وهذا راجع للديناميكية والمرونة التي تتسم بها، وتباين السياسات والتوجهات والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول، فقد بينت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن هناك أكثر من 50 تعريف مختلف في 75 بلد[1]،ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

- **التعريف المعتمد لدى البنك الدولي:** يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراًمبدئياً (بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة[2].
- **التعريف المعتمد في الولايات الأمريكية المتحدة:** تعرفها على أنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل، ويمكن أن يصل العدد إلى 1500عامل ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن9 ملايين دولار[3].

- **التعريف المعتمد للاتحاد الأوروبي:** بحلول تاريخ30 أفريل 1996 تم تبني تعريف موحد وافقت عليه جميع الأطراف المشكلة للاتحاد الأوربي وهو ينص على أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي لا يتعدى بها عدد العمال 250 عاملا، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 40مليون وحدة نقدية أوربية (ICUS)بالإضافة إلى كونها مؤسسة مستقلة[4].
- **التعريف المعتمد في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا:** دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها اتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[5].
- **التعريف المعتمد في القانون الجزائر:** لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية [6]:

- المادة الرابعة :يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار؛
- المادة الخامسة :أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل مابين 50-250 عامل،ورقم أعمال يتراوح بين 200-2000 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار؛
- المادة السادسة :تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10-49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100مليون؛
- المادة السابعة :تصنف المؤسسات متناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل مابين1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لاتتجاوز10مليون دينار.

ويمكن الإشارة إلى أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مر بثلاث مراحل، تتمثل في[7]:

- **المرحلة الأولى (1963-1982)**: اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية؛
- **المرحلة الثانية(1982-1988)**: حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية؛
- **المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988)**: بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك:

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع الشراكة؛
- صدر قانون ترقية الاستثمار في 05-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI)؛
- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12-12-2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بها.

وما يمكن استخلاصه من كل ما ذكر سابقا أن الفكر الاقتصادي كان مهتما ولفترة طويلة على المؤسسات كبيرة الحجم، باعتبارها قاطرة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ساهم في تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي غياب تعريف دقيق لها باستثناء بعض المجهودات الشخصية.

2-1 أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة منها أو النامية، لما لها من أهمية كبيرة نظرا للدور البارز الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبرى.

1-2-1 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية ما يسمح باستغلال خبراتهم وتجسيد أفكارهم في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات .فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسًا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوزن 10%في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35% في العديد من الدول الحديثة التصنيع، ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة الى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو لمدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا، أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص، حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم، وتشغل ما بين 50%-60% من القوى العاملة في العالم[8].

2-2-1 مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل مميزات أو خصائص هذا النوع من المؤسسات في ارتفاع قدرتها على الإبداع وذلك بتشجيع عمالها على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين[9]، إضافة إلى بساطة الهيكل التنظيمي وقلة التعقد، وسرعة اتخاذ القرارات، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد والمنافسة لا تقاس بالحجم، وانما تقاس بالسرعة في اتخاذ القرارات[10]، كما تتسم هذه المؤسسات بقربها من العميل والمورد وامكانية تطوير علاقات شخصية وبالتالي تقديم خدمة متميزة ما يؤدي إلى زيادة رضا العميل، وارضاء المورد لمرونتها فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم تتميز أيضا باستخدام التكنولوجيا وتقنيات جديدة إنتاجية أقل تعقيدا مما يجعل التدريب على استعمالها أيسر، كما تتسم بكثافة عنصر العمل وأقل كثافة الرأسمال بالتالي قادرة على امتصاص اليد العاملة فيما[11]، قلة التخصص في العمل الى درجة أن الوظيفة الواحدة تقوم بمهام عدة وظائف، والعمل متعدد الاختصاصات في الغالب وهذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرة[12]، بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلته متنوعة من المنتجات خاصة الاستهلاكية منها وهذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي[13].

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات دول العالم

يعتبر معظم الدارسين والباحثين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشاراً واسعاً في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من اقتصاد دول العالم، ومما يدل على أهميتها في الاقتصاديات الوطنية سواء كانت اقتصاديات نامية أم متقدمه، هذه الإحصائية التي تؤكد مدى اتساع حجم المشروعات الصغيرة، فعلى سبيل المثال: انه من بين 21 مليون مشروع في الولايات المتحدة الأميركية هنالك ما يقارب 20.5 مليون مشروع صغير

بحيث تشكل ما نسبته 98% من أجمالي المشروعات الأمريكية وبنسبة 42% من مجمل مبيعات الأعمال وتساهم في خلق 58% من أجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، بالإضافة إلى أنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر من مليون مواطن أميركي، وفي كندا تساهم في توفير 33% من فرص العمل، وفي اليابان 55،7%، والفلبين 74% ، واندونيسيا 88% وكوريا الجنوبية 65% ، وغانا 85% ، الهند 78% ، تنزانيا، 63% ، وكوريا 35% من فرص العمل فيها [14]، كذلك فأن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي ، و 80 % من حجم المشروعات العالمية الكلي ،كما تستحوذ على 35% من الصناعات اليدوية في العالم ، وللدلالة على أهمية المشروعات الصغيرة فقد أعلنت الأمم المتحدة سنة 2005 بأنها "السنة الدولية للمشروعات الصغيرة[15] ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم اقتصاديات العالم،كما تسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي،كما أنها توفر ما بين 40% – 80% من إجمالي فرص العمل،وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى للعديد من الدول ،فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85% ، 51% من إجمالي الناتج المحلى في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي .

وتلعب المشوعات الصغيرة دورا كبيرا في مواجهة مشكلة البطالة حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعضالانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة، وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا 2 مليون و300 ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 وحتى عام 1998أكثر من 15 مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب 70% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام 1998، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي 70 % من فرص العمل بدول الاتحاد[16]، وتشكل المنشآت الصغيرة جزءاً كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة 90% من المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي وتساهم هذه المشاريع تساهم بـ 28% من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية. ونسبة 96% في جمهورية مصر العربية، ونسبة 97% في الهند، ونسبة 90% في أمريكا، وما بين 85 – 90% في أوروبا، ونسبة 71% في اليابان[17].

ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة،وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف لمقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة، ومكافحة البطالة في الدول العربية التي تقدر معدلاتها بنحو 24%،وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى 32.% وكذلك فقد حظيت بالاهتمام من قبل الدول العربية حيث تم إنشاء الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة ويتبع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية –جامعه الدول العربية[18]، وقد بلغ من اهتمام الدول العربية بهذه الصناعات أن شكلت مؤسسات متخصصة للإشراف عليها وتنميتها ضمن نشاط المؤسسات الصغرى، من بينها وكالة الترويج للصناعة في تونس، والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، وغيرها، ووكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المغرب.

وبهذا يمكن القول أن لهذا القطاع دلالات أوسع مما يمكن للتعريفات أن تحددها، دلالات ترتقي إلى مستوى الدور والوظيفة التي يمكن لهذا القطاع أن يلعبها في المجتمع وفي العملية التنموية ، ولعل من بين ابرز الأدوار التي يمكن أن يلعبها هذا القطاع داخل المجتمع ،

ذلك الذي أكد عليه التقرير السادس الصادر عن "مكتب العمل الدولي" في جنيف في دورته رقم 72 لعام 1986، حيث جاء فيه :(أن المشاريع الصغيرة تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويلة ... وأنها تعمل على حفز التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي[19].

لقد تغيرت النظرة إلى هذا النوع من المشروعات، فقد أكدت معظم البحوث الميدانية والتقارير الرسمية في كثير من الدول على أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي وأدركت ذلك كثير من الدول مثل مصر، لبنان، الأردن والعديد من دول جنوب شرق أسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حققت البلدان التي امتلكت عدد كبير من الشركات الصغيرة مثل ايطاليا وتايوان وهونج كونج نموا اقتصاديا أسرع من جاراتها التي امتلكت شركات كبيرة، ويمكن هنا الإشارة إلى أهمية هذه الصناعات بما ذكره (فريدمان)، إذ فسر جوهر المعجزة اليابانية بدور المؤسسات الصغيرة بكل ما تتمتع به من مرونة وديناميكية وليس بفعل عمل الشركات المتحدة العملاقة، ومن المؤشرات الدالة على أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية هو ذلك المؤتمر الذي عقد في البيت الأبيض عام 1980 لتحديد ماهية المشروعات الصغيرة، حيث شارك فيه العديد من أصحاب القرار والاقتصاديين والباحثين ورجال الأعمال، وقد كان هذا المؤتمر مؤشرا على أهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية في كافة الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، وقد اجمع المؤتمرون على أن كل مشروع يعمل به اقل من 500 عامل هو مشروع صغير في الاقتصاد الأميركي[20].

فالدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في الاقتصاديات الوطنية إضافة لما سبق يمكن أن يتضح من خلال الحقيقتين التاليتين:

– الأولى: وتتمثل في أهمية هذه الصناعات بتعزيز استمرار المنافسة والتي تنعكس أثارها في السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تجديد أساليب الإنتاج، ومن اجل ذلك أقامت الحكومة الأمريكية، مثلا هيئة حكومية باسم إدارة المشروعات الصغيرة وتم تأليف لجنة البيت الأبيض للمشروعات الصغيرة ولجنتين دائمتين في الكونغرس تهتمان بالصناعات الصغيرة.

– أما الحقيقة الأخرى: فتتحدد في دور هذه الصناعات بالتجديد إذ ينظر للصناعات على أنها أساس الأفكار الجديدة، مثلا في الولايات المتحدة فقد كانت –خلال أكثر من خمسة وعشرين سنة الماضية– أكثر من ثلث الأفكار والإبداعات الجديدة إلى الأفراد وأكثر من الربع للشركات الصغيرة.

كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة، إذ يجد الأفراد في ذلك حوافز تدفعهم مباشرة للعمل إضافة لذلك فان المشروعات الكبيرة بينما هي تركز في إنتاجها على السلع التي يتسم جلها بالاستمرار ويمكن التنبؤ به، فان المشروعات الصغيرة يترك لها إنتاج السلع التي ينطوي إنتاجها على مجازفة اكبر ويستغرق بيعها وقت أطول ولذلك يتعرض المغامرون في هذه الصناعات في بعض الأحيان إلى الخسارة.

نستنتج مما سبق مدى أهمية المشروعات الصغيرة لكافة الدول المتقدمة منها والنامية والتي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية للنهوض في الاقتصاد الوطني هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والتي تعتبر من ابرز المشاكل التي تواجه الدول والمتمثلة في البطالة، ودورها في التكامل مع المشروعات الكبيرة

ولعل أهم المزايا لهذه المنشآت والتي تجعلها تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني هي[21]:

- تشكل المشروعات الصغيرة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار؛
- دورها في خلق فرص العمل والوظائف: حيث تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء؛
- تعتبر البذور الأساسية للمشروعات الكبيرة، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك حيث ان كثير من الشركات العالمية الكبرى الحالية كانت نواتها مشروعات صغيرة ومن الأمثلة على ذلك: شركة بنيتون، بناسونيك ،شركة كوكاكولا...؛

- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة، حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة؛
- هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة؛
- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والابتكارات والأفكار الجدية بل أنها تعتبر حاضنة للمهارات والإبداعات الجديدة وفي اليابان يعزى 52 في المائة من الابتكارات إلى أصحاب هذه المشروعات؛
- قدرتها على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وذلك أن نسبة القيمة المضافة بها إلى الأصول الثابتة تعتبر أعلى من مثيلاتها في المشروعات الكبيرة.
- ارتفاع مستوى مهارة العمالةالمشتغلة فيها نظراً للتخصص الدقيق

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي[22]:

- تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في المجتمعات: حيث تعطي الفرصة لبعض الفئات في المجتمع كالمرأة والمهنيين والشباب لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة، هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع حيث تعمل على تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة مما يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة وبالتالي يساهم بإزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع؛
- تساهم في تنمية وتطوير المهارات: إن المشروعات الصغيرة تعطي فرصة ذهبية لأصحاب المهارات والإبداعات من أفراد الشعب الذين يمتلكون قدرات مالية محدودة من أن يبدو أو بتحقيق أحلامهم في امتلاك مشروع خاص في كثير من الأحيان فإن المشروعات الكبيرة أو العابرة للقارات قد بدأت صغيرة ثم نمت بشكل متواصل ومنتظم ، الأمثلة على ذلك لا تنتهي وقد يكون أكثرها بروزاً شركة كوكاكولا التي أسسها أحد الصيادلة سنة 1886 ببضعة آلاف من الدولارات ووصلت إلى أن أصبح حجم أعمالها أكثر من عشرات الملايين من الدولارات؛
- مصدر للنمو الاقتصادي في المجتمع: إن إقامة مشروعات صغيرة ذات استثمار بسيط وتتطلب مهارات إدارية متواضعة، يستطيع أن يقدم عليها أي فرد وخصوصا الشباب والمرأة حيث أنها تعتبر آلية هامة جداً تمكن المرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تظل متفرجة على ما يحدث حولها؛
- تحسين الأداء المؤسسي للوحدات الاقتصادية مما يعمل على تطوير الإنتاج وتحسين نوعيته وبالتالي قدرته على المنافسة والتي هدفها البعيد هو زيادة الدخل مما ينعكس إيجابا على وضع العاملين فيها؛
- تجسد القيم الإنسانية المشتركة حيث أن مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات التجارية المختلفة هو أمر دارج في المشاريع الصغيرة، كونها تقدم مزايا عديدة أكثر. لقد دلت الإحصاءات أن 90% من المشاريع التجارية في العالم هي صغيرة وحوالي 80% من هذه المشاريع هي عائلية بالأساس؛
- التوظيف الأمثل للموارد البشرية واستغلال الطاقات القادرة على العمل والإنتاج ؛
- القدرة على امتصاص البطالة من المجتمع ولكافة الفئات بمن فيهم النساء والطلبة[23]؛
- تساهم في توفير الاستقرار الاجتماعي والسياسي: المشروعات الصغيرة تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لأن تصبح قوة فاعلة فيه عبر إقامة وتأسيس المشروعات الصغيرة. هذه الفئات لا تمتلك القدرات المالية أو الأكاديمية

أو العلاقات العامة التي تمكنها من إقامة مشروعات كبيرة وذلك يعني بقاءها على هامش العملية الإنتاجية في المجتمع. تسهيل دخول هذه الفئات إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني نهج المشروعات الصغيرة يعمل على دمجهم في العملية الإنتاجية المبدعة، مما يؤدي إلى إزالة التوتر الذي يغلف عادة شكل العلاقة بين هذه الفئات وباقي شرائح المجتمع، إن ذلك كله يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع وبالتالي يريح الحكومات من المشاكل التي قد توجهها من قبل الأفراد وتتفرغ للتنمية السياسية والاجتماعية وتحقيق الإصلاحات المختلفة؛

- دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية: بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشروعات الصغيرة، فإن الأفراد الذين يمتلكون المهارات ويملكون مدخرات بسيطة يستطيعون تشغيل مدخراتهم البسيطة والمتواضعة من خلال تأسيس مشروعات صغيرة خاصة، هذه الميق تعمل على جلب مدخرات الناس البسيطة إلى العملية الإنتاجية بدلاً من أن تظل جامدة وبدون استغلال، مما يؤدي إلى تأكلها مع الزمن بسبب مجريات الدورات الاقتصادية المختلفة والتي أبرزها التضخم وانخفاض القوة الشرائية.

ثالثا: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

نظرا للدور الحيوي والمساهمة الفعالة لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر أصبحت تحتل مكانة جوهرية في برامجها وخططها التنموية.

1-3-1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل في الجزائر: أدت الزيادة المعتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات الجزائرية (كما هو موضح في الجدول رقم 01) إلى فتح مناصب شغل جديدة.

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية (2003-2012)

طبيعة المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	532702
المؤسسات العمومية	788	778	874	739	666	626	591	557	572	561
نشاط الصناعات تقليدية (الحرفية)	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	154123
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	687386

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية من سنة (2008 إلى 2012)، مارس 2012.

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة شهد ارتفاع ملحوظ بحيث بلغ عددها 687386 عند نهاية سنة 2012، في المقابل فإن المؤسسات العامة سجل انخفاضا يرجع سببه لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة، وفيما يخص المؤسسات التقليدية، فقد تم تسجيل ارتفاع من سنة (2003-2009) قدر ب 89230، ليعرف بعد ذلك تذبذبا ملحوظا من بداية من سنة (2010 إلى غاية 2012).

ومع تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انعكس ذبك بصفة إيجابية على الأهداف الاجتماعية من خلال مساهمتها في توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة والجدول الموالي يوضح تطور تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2008-2011:

الجدول رقم(03):تطور تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2008–2011

	سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010		سنة 2011		سنة 2012	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
العمال	841 060	54,61	908 046	58,71	958 515	58,96	1 017 374	58,99	1089647	58.95
أرباب العمل	646 363	41,96	586 903	37,95	618 515	38,05	658 737	38,32	711275	38.49
مجموع المؤسسات الخاصة	1 487 423	96,57	1 494 949	96,66	1 577 030	97,01	1 676 111	97,21	1800922	97.44
مجموع المؤسسات العمومية	52 786	3,43	51 635	3,34	48 656	2,99	48 086	2,79	47375	2.56
المجموع	1 540 209	100	1 546 584	100	1 625 686	100	1 724 197	100	1848117	100

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية من سنة (2008 إلى 2012)،مارس2012.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن نسبة تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمال تتزايد من سنة لأخرى، بحيث بلغت خلال سنة 2012 نسبة قدرت ب 58.95% ما يعادل 1848117 عامل، وهذا التزايد المستمر راجع للدور الكبير الذي تلعبه هذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى بغرض القضاء على البطالة وذلك بالتركيز أكثر على إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1–3–2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة: تعد القيمة المضافة من أبرز المؤشرات الاقتصادية، ويوضح الجدول مساهمة القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة خلال الفترة2005 -2010:

الجدول رقم(04): تطور تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2008–2011

	سنة 2005		سنة 2006		سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	369.03	54.61	376.82	12.51	420.86	12.35	406.84	10.73	432.05	9.85	340,56	7,11
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2299.89	87.84	2634.47	37.95	2986.08	87.65	3383.58	89.27	3954.48	90.15	4 450,76	92,89
المجموع	2668.92	100	3011.29	100	3406.94	100	3790.42	100	4386.53	100	4 791,32	100

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ،نشرية المعلومات الاحصائية من سنة(2008إلى2012)،مارس2012،ص54.

يلاحظ من خلال الجدول (04) أن نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة في ارتفاع، بحيث قدر ب 92,89% من القيمة المضافة الاجمالية خلال سنة 2010، وتعتبر نسبة كبيرة بالمقارنة مع القطاع العام والتي بلغت 7,11 %، وتعزى هذه النتائج إلى انسحاب الدولة شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي، وترك المجال للخواص للاستثمار، وهذا ما يعكس سياسة الدولة الجزائرية المطبقة منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين.

1–3–3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام: يتمثل الناتج الداخلي الخام في كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة، بحيث يولد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في الوطن

تتمثل في قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية، مساهمة قطاع العائلات (تتضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ويوضح الجدول رقم تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2011.

الجدول رقم(05): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2011 الوحدة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	سنة 2005		سنة 2006		سنة 2007		سنة 2008		سنة 2009		سنة 2010		سنة 2011	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	841 060	54,61	704,05	58,71	749.86	58,96	760,92	58,99	816,80	16.41	827,53	15.02	923.34	15.23
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	646 363	41,96	2 740,06	79,06	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.77
المجموع	1 487 423	100	3444.11	100	3903.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: وزارة الصناعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية من سنة (2008 إلى 2012)،مارس 2012، ص ص51-53.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة التي تتراوح من 2007 حتى2011، الأمر الذي يبين لنا مدى دور القطاع الخاص في تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

1-3-4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات: تتميز صادرات الجزائر بهيمنة قطاع المحروقات الذي يعدمن أهم القطاعات في الجزائر، بحيث بلغت صادرات هذا القطاع سنة2012 نسبة97.04 %من القيمة الإجمالية للصادرات، ويبين الجدول التالي تطور حجم الصادرات ونسبتها خارج قطاع المحروقات:

الجدول رقم (06):حجم الصادرات الوطنية ونسبتها خارج المحروقات خلال الفترة 2007-2011 الوحدة: مليون دولار أمريكي

	سنة 2007	سنة 2008	سنة 2009	سنة 2010	سنة 2011
حجم الصادرات خارج المحروقات	1 332	1 937	1 066	1 526	2 149
حجم الصادرات الإجمالي	60 163	79 298	45 194	57 053	73 290
نسبة الصادرات خارج المحرقات من الصادرات الاجمالية	2.21	2.44	2.35	2.67	2.93

المصدر :وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنة 2011، مارس2012،ص ص51-53.

يلاحظ من الجدول رقم (06) أنه بالرغم من الزيادة المسجلة في حجم الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى، فإن بالمقابل نلاحظ ضآلة نسبة مشاركة الصادرات خارج المحروقات من الصادرات الإجمالية.

رابعا: العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها و يمكن تلخيص أهم **المشاكل** في ما يلي[24]:

- صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه .
- إرتفاع مساهمات أرباب العميل في مجال دفع مصاريف التأمين ،مما أدى بأصحاب المشاريع بالإمتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم .
- إرتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال ، الدخل و الأرباح .

- **المشكلات الإدارية** : و التي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجؤون إلى الخلط بين بين الأعمال الخاصة بهم و الأعمال الخاصة بالمشروع ، مما يؤدي إلى إختلاط الذمة المالية ، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا لإرتفاع تكاليف التدريب و التكوين .
- **الشكلات التسويقية** : و التي يمكن حصرها في ما يلي :
  - نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع تكاليفها .
  - ظهور المنتجات البديلة بإستمرار و بأقل التكاليف .
- **المشكلات التمويلية** : هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق أة تحد من عمل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها [25]:
  - صعوبة الحصول على **القروض** بسبب تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها ، أو إرتفاع أسعار الفوائد،أو وجود ضمانات تعجيزية و التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع ، كإشتراط ضمانات عقارية أو عينية ؛
  - غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛
  - غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛
  - غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
  - استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية و المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة...؛
  - غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة...)، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات؛
  - اكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة، خصوصا وأنه توجد العديد من الدول تحولت / في طور التحول إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، ومن ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال؛
  - غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
  - تبين التجربة الجزائرية أن إرادة الاستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع المتعهد بها (42 مليار دولار أمريكي)، غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع؛

- انعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسمح النظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المؤسسة الصغيرة و/أو المتوسطة، ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية.

نتائج وتوصيات:

1-نتائج الدراسة: أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج يمكن استخلاصها فيما يلي:

- بالرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والهيئات إلا أنها تتفق في مجملها على أهمية هذا القطاع والدور التنموي الكبير الذي تؤديه على جميع الأصعدة؛
- من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رأسمال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدول للقطاع الخاص؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة منها في الجزائر لا يزال محدود للغاية نظرا لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل وعراقيل؛
- إن دراسة موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحظى باهتمام كبير من طرف العديد من دول العالم، خاصة الدول المتقدمة نتيجة لما حققته هذه المؤسسات من نتائج مرضية في اقتصاديات هذه البلدان، و بنسب معتبرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، عكس ما التمسناه في الواقع الاقتصاد الجزائري، الذي حتى وان كان في تطور إلا انه ما زال يعتمد على مصدر واحد للدخل و هو مصدر النفط ، فكان توجه الدولة الجزائرية نحو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك وضع البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات سواء بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم وترقية هذه المؤسسات، بهدف تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر أو عن طريق برامج التعاون الدولي بهدف خلق مصادر متعددة للدخل وتوفير مناصب الشغل وزيادة معدل النمو، و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عراقيل الجزائر عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها تتمثل في صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه ، وعراقيل تسويقية كظهور المنتجات البديلة بإستمرار و بأقل التكاليف.
- بناءا على ما تقدم من تحليل ومعطيات ومقارنات في فضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والواقع أنه بإمكان الدولة، في إطار حركية الموارد المالية،إعطاء الأولوية (تفضيل) في التطوير لشركات الاستثمار الجهوية المختلطة أو الخاصة، وذلك بإعطائها قانون خاص (Statut particulier) يسمح لها بتحريك الادخار المحلي واستثماره في ذات المكان دون تحويله إلى قنوات أخرى.

2-توصيات الدراسة: على إثر نتائج الدراسة يمكن اقتراح جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسطير إستراتيجية واضحة للنهوض وترقية هذا القطاع؛
- ضرورة الاشتراك مع الجامعات ومراكز البحث العلمي وجميع الأطراف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إعداد هذه الإستراتيجية و تطبيقها على أرض الواقع لا أن تبقى حبرا على ورق؛
- تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل مهارات المقاولاتية لدى الشباب، الحد من الأعباء وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على أن لا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لتباين المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة الهوامش والمراجع المعتمدة:

[1]قريشي محمد الأخضر، **التمويل الإسلامي كتوجه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص 4.

[2]عيسى آيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، جامعة تيارت، الجزائر، ص 273.

[3]عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،2009 ، ص ص 28- 29.

[4]نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، 2006 ، ص 29.

[5]عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينان، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية**،الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،الجزائر،يومي 15 و16 نوفمبر2011، ص 4.

[6]عيسى آيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص ص 274- 275.

[7]نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 84.

[8]عيسى آيت عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 275.

[9]يوسف قريشي ، "أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005، ص28 .

[10]ماجد عطية، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2000 ، ص24 .

[11]ناجي بن حسن ، **آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاقتصاد والمجتمع ،العدد 2 ، جامعة قسنطينة، 2004 ، ص 20.

[12]عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، ملتقى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، الجزائر، 09 أفريل 2002 ، ص 1.

[13]سيهام شيهباني، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية –مع الإشارة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15. 16 نوفمبر 2011، ص 05.

[14] Brain Wilson **,The Small Business Hand Book** ,Basil black well inc ,New York .USA. 1986,p101.

[15]تقرير التنمية البشرية لعام 2005،2006.

[16]عبد الباقي، صابر احمد، **المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة**، بحث منشور في جامعة المنيا، مصر.

[17]شبلاق، عماد، **المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، السعودية 28 – 29 ديسمبر 2002، ص 2.

[18]للمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى الموقع الالكتروني لكلية الاقتصاد –جامعة حلب.

[19] مكتب العمل الدولي ،**التقرير السادس** ،الدورة 72، جنيف ،1986.

[20] حسن، توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص18

[21] بالاعتماد على :

– بن علي بلعوز ،و محمد أليفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2** ، الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في الجزائر 17، 18 ،نيسان 2006 .ص 667 .

– المخروق، ماهر حسن و مقابله، أيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفهومها، خصائصها، أهميتها، مقوماتها ،معوقاتها** ،مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 ، ص ص 277،278.

[22]التميمي ،راشد فؤاد مجيد ، **مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني** ، ص239.

[23] الحموري ،قاسم ، **دور مشاريع الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية في الحد من الفقر والبطالة في محافظة اربد** ، مؤتمر الاقتصاد السابع حول المشروعات الصغير :أداة فاعلة لمواجهه الفقر ، جامعه اليرموك ،كلية الاقتصاد،29 -31 تموز 2007 ، ص 504 .

[24] جبار محفوظ " **المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطةو مشاكل تمويلها**،"ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها في العالم ، ص 421.

[25] قدي عبد المجيد، ددان عبد الوهاب، **محاولة تقييم برامج وساياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، ملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية،جامعة بسكرة، ص ص 10-11.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر